خاصة التي تتعلق بالمال العام وكيفية إدارته

عبدالله المضف يطالب الوزراء بالإجابة على الأسئلة البرلمانية واحترام حق النواب والمواطنين

الشعب ينتظر بفارغ الصبر الإجابة على 30 سؤالاً عن مكتب استثمار لندن

وزير المالية لم يقم بالإجابة على أسئلة «المشروعات السياحية» منذ 4 أشهر

عبدالله المضف

طالب النائب عبدالله المضف بضرورة أن يجيب الوزراء على أسئلة النواب خاصة التي تتعلق بالمال العام وكيفية إدارته، مشيرا إلى أن المواطنين ينتظرون الإجابة على هذه القضايا المطروحة في الأسئلة البرلمانية.

وأوضح المضف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن هناك وزراء لم يجيبوا على العديد من الأسئلة التي قدمها، مؤكدا على ضرورة احترام إرادة النواب والمواطنين والإجابة على الأسئلة وعدم التعويل على أن هذه الفترة هي عطلة برلمانية.

وقال إنه تقدم بعشرة أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة منذ 30 ديسمبر 2020، ولم تأت الإجابة عليها إلى الآن ولم يطلب الوزير الأجل، داعياً إياه بسرعة الإجابة على تلك الأسئلة

وأضاف انه توجد أيضا أسئلة موجهة إلى وزير المالية ينتظر الشعب الكويتي الإجابة عليها بفارغ الصبر بخصوص مكتب استثمار لندن حيث بلغت الأسئلة التي وجهها للوزير بخصوصه 30 سؤالا، وأيضا بخصوص شركة المشروعات السياحية ولم يتم الإجابة على هذه الأسئلة منذ 4 أشهر.

ولفت إلى أنه من حق الشعب أن يعرف كيفية إدارة الأموال العامة، مطالباً الوزير باحترام إرادة الأمة والإجابة على الأسئلة البرلمانية .وأوضح المضف على سؤال حول الأصول التي تدار للدولة والمتعلقة بشراء المديونيات للأفراد والشركات بأن السؤال غير دستوري، مستغربا أن يكون رد الوزير عن السؤال عن الأموال العامة للبلد وأموال الشعب بأنه غير دستوري.

وتساءل المضف «هل بعض هذه الأموال لاتحصل؟ وإذا تم تحصيلها هل تذهب إلى الخزانة العامة أم لا؟»، لافتا إلى أن من حق النائب أن يعرف كيف تدار الأموال العامة.

بينما تستمر في التجاوزات والمخالفات الدستورية

مهند الساير: لا يمكن أن نثق بالحكومة ونسلمها أموال الشعب

مهند الساير

أكد النائب مهند الساير أنه «لا يمكن أن نثق بالحكومة ونسلمها أموال الشعب»، مؤكدا انه مع مجموعة من النواب متمسكون بالدستور والقوانين، بينما الحكومة تستمر في التجاوزات والمخالفات الدستورية، وتبطش بمؤسسات الدولة، وتستفيد من عدم صعود رئيس الوزراء والوزراء المنصة لمواجهة الاستجوابات المقدمة، وفي المقابل الدولة تتدمر.

وذكر الساير أن «النواب اجتهدوا في محاسبة الحكومة، وتقدمنا بطلب جلسة خاصة لتقديم استجوابات الوزراء على بند استجواب رئيسهم لاعتقادنا أنه لا يمكن تجاهل مساءلة الخالد، وبالتالي تقدم استجوابات الوزراء لتكون رقما واحدا تفعيلا للأداة البرلمانية والدستورية في محاسبة الوزراء وإسقاط الحكومة ورئيسها».

طالب «التعليم العالي» باختصار الدورات المستندية

عبدالكريم الكندري: تصديق الشهادات يضيع على الخريجين فرصا وظيفية

عبدالكريم الكندري

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن إجراءات تصديق شهادات الطلبة الخريجين من الخارج طويلة وتضيع على أصحابها فرصا وظيفية.

وأضاف الكندري «وجب على التعليم العالي والمكاتب الثقافية اختصار الدورات المستندية وتقليلها وتفويض الصلاحيات بينهم لتسريع وتسهيل هذه الاجراءات بدلاً من الانتظار بالأشهر لإنجازها».

صالح المطيري: إلغاء المسحات الأسبوعية للطلبة غير المطعمين

صالح المطيري

تساءل النائب الدكتور صالح المطيري عمن هو المستفيد من إجراء مسحات أسبوعية للطلبة، مؤكدا أنه لا يمكن تفسير طلب مسحة أسبوعية للطلبة غير المطعمين فقط.

وشدد المطيري على أنه من الواجب إعادة تقييم هذه الشروط من ناحية علمية، مضيفا «فلماذا الضغط على النظام الصحي بدون فائدة حقيقية؟».

واقترح المطيري إلغاء المسحات الأسبوعية، مؤكدا أن التركيز على الالتزام بالاشتراطات الصحية هو الواجب.

حمد المطر: نفوق «الزبيدي» يحتاج وقفة جادة من «البيئة»

حمد المطر

أكد النائب الدكتور حمد المطر أن نفوق السمك القاعي كالزبيدي يحتاج وقفة جادة ومراقبة صارمة من قبل الهيئة العامة للبيئة للوقوف على أسبابه.

وقال المطر إن الحكومة كانت تبرر نفوق الأسماك السطحية كالميد لأسباب تتعلق بارتفاع درجة الحرارة، مضيفا «الأسبوع المقبل في لجنة البيئة سنطلب نتائج فحص المياه والأسماك مشفوعة بالتقارير».

لمن بلغ راتبه 3 آلاف دينار

الصالح لوزير التجارة: ما السند القانوني لتكليف «القوى العاملة» بدراسة وقف دعم العمالة؟

هشام الصالح

تقدم النائب الدكتور هشام الصالح بسؤال برلماني لوزير التجارة والصناعة يستفسر فيه عن السند القانوني في تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بإجراء دراسة للنظر في مدى امكانية وقف دعم العمالة الوطنية لمن يبلغ اجمالي راتبه 3000 دينار في الوقت الذي أناط القانون بمجلس الخدمة المدنية وضع سياسات استخدام القوى العاملة الوطنية في الجهات المختلفة ومتابعة تنفيذها بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

وتساءل الصالح كيف يمكن وقف صرف الدعم عن فئة معينة من المستحقين بالمخالفة لنص المادة 3 من القانون رقم 19 لسنة 2000 والتي تقضي بأن تقوم الحكومة بأداء الدعم دون أي استثناء لمن يبلغ أو يفوق راتبه الإجمالي 3000 دينار.

وطلب الصالح تزويده ببيانات إحصائية تتضمن تصنيفا بحسب الرواتب الإجمالية عن المستفيدين من دعم العمالة الوطنية حتى تاريخ تقديم هذا السؤال ونسبة من يصرف لهم الدعم من الذين يبلغ إجمالي رواتبهم أو يفوق 3000 دينار إلى مجموع المستفيدين من الدعم.

كذلك طلب قيمة الوفر المالي الذي تتوقع الحكومة تحقيقه في حالة وقف صرف دعم العمالة الوطنية عن ذوي الراتب الإجمالي الذي يبلغ أو يفوق 3000 دينار.

كما استفسر الصالح التوفيق بين دواعي وضع حد أقصى للراتب الإجمالي الذي يستحق صاحبه دعم العمالة والحرص على عدم إرباك الذين اكتسبوا الحق في الدعم و يبلغ أو يتجاوز راتبهم الإجمالي هذا الحد ولكنهم مطوقون بالتزامات مالية ومصاريف منتظمة عليهم أن يستمروا في الوفاء بها.

الخليفة للجابر: ما المانع من نقل طلبتنا في مصر عبر رحلات مباشرة؟

مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر بخصوص فتح خط الطيران المباشر مع جمهورية مصر العربية.

وجاء في مقدمة السؤال «وردت إلينا شكوى من الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بجمهورية مصر العربية شعبة الإسكندرية عن معاناتهم بسب حظر الطيران المباشر بين الكويت ومصر، وتبعا لهذا القرار فقد ارتفعت أسعار تذاكر العودة بشكل غير معقول، حيث قاربت قيمة التذكرة الواحدة 500 دينار، بالإضافة إلى أن طريق العودة لهؤلاء الطلبة عن طريق خط طيران آخر مرورا بدول أخرى ترانزيت يعانون فيه من طول ساعات الانتظار».

ويرجى افادتي وتزويدي بالآتي: ما المانع من تكليف الخطوط الجوية الكويتية أو طيران الجزيرة نقل الطلبة عبر رحلات أسبوعية مباشرة؟، وهل هنالك توجه لفتح خط الطيران المباشر في القريب العاجل؟، وإذا كان الجواب بالإيجاب، فمتى سيبدأ تنفيذ ذلك؟ وإذا كانت هنالك خطة زمنية مقررة لفتح هذا الخط فما هي؟.